

محددات الربحية في البنوك التجارية:

دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري.

د. مقيص صبري

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الملخص:

يعالج بحثا هذا موضوع محددات الربحية في البنوك التجارية، إذ تنقسم هذه المحددات إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، وتعتمد قدرة البنوك في الوصول إلى تحقيق الربح وتعظيم الربحية على مدى تحديد تلك المحددات، وكذا قدرتها على وضع آليات وسياسات معينة بغرض التحكم بتلك المحددات. كما نبين في دراستنا هذه أهم مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية حسب نموذجين هما: معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). مع إجراء دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري من خلال نموذج تحليل الانحدار والارتباط الخطي البسيط لتحديد أثر المحددات كمتغيرات مستقلة على ربحية البنوك التجارية كمتغير تابع.

Abstract:

This paper addresses banks' profitability rate. It argues that the determinants of profitability are divided on two main parties, namely internal and external determinants. The ability of commercial banks to increase their profitability is dependent on their ability to study these determinants and well controlling them. The study of this subject includes the need to address the different indicators to measure profitability in theory as well as in practice.

المقدمة:

يعد موضوع الربحية من المواضيع المهمة في البنوك التجارية وشغلها الشاغل أثناء عملها اليومي، إذ تعتبر الربحية من أهم مؤشرات النجاح ومن أبرز عوامل الثقة والاطمئنان للمشاركين والمتعاملين مع القطاع المصرفي من

مساهمين وعملاء ومستثمرين. وهذا ما يشير إلى وجود علاقة وثيقة بين هذه الربحية، ومدى نجاح البنوك وقدرتها على المنافسة والاستمرار، وتدعيم مركزها المالي والذي ينعكس ايجابيا على الاقتصاد القومي ككل. وتواجه البنوك التجارية الجزائرية كغيرها من البنوك عدة محددات واعتبارات تؤثر على ربحيتها، وقد عرف القطاع المصرفي الجزائري عدة إصلاحات لتحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية وبالتالي تحسين ربحيتها، خاصة وأنه في سنة 1990 كانت حوالي 65% من أصول هذه البنوك غير مدرة للعائد، وبناء على ذلك صدر قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14/أفريل/1990 .

هذا وتختلف الأهمية النسبية للعوامل المحددة للربحية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية من حيث شدة تأثيرها، وهذا ما يتطلب منا دراستها بغرض التوصل لوضع السياسات الملائمة والكفيلة بتحقيق مستويات مرتفعة لهذا المؤشر وتفعيل النشاط المصرفي.

وتعتبر الربحية وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية التي تهدف البنوك التجارية لتحقيقها والذي يؤثر بشكل كبير على مدى قدرتها على المحافظة على استمراريته وتدعيم مركزها المالي، وكذا تعزيز ملاءتها وسيولتها. وهنا لابد لنا من الإشارة بأن سعي البنوك لتحقيق هذا الهدف ليس بالأمر السهل، إذ تواجه البنوك تحديات كبيرة في محاولتها إحكام السيطرة على بعض المؤثرات والعوامل التي تؤثر بشكل واسع في الربحية، أو على الأقل توجيه تلك العوامل بما يخدم ربحية البنك.

ومن هنا نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية:

- ما هي المحددات والمتغيرات التي من شأنها التأثير على ربحية البنوك التجارية؟، وما هي درجة تأثيرها؟

فرضية الدراسة : سيتم خلال هذه الدراسة اختبار الفرضية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، إجمالي حقوق الملكية، التسهيلات الائتمانية، إجمالي الأصول، إجمالي النقد في الصندوق لدى البنك المركزي، نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية من جهة والربحية من جهة أخرى. وتتفاوت درجات تأثيرها على ربحية البنوك التجارية.
- أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مصادر وأنواع الأموال، واستخداماتها لدى البنوك التجارية وكيفية تسييرها من أجل تحقيق مستويات عالية من الربحية.
 - التمكن من قياس الربحية من خلال مختلف المؤشرات الخاصة بذلك.
 - معرفة أهم العوامل المؤثرة والمحددة لربحية البنوك التجارية.
 - تقديم استنتاجات وتوصيات من شأنها المحافظة على ربحية البنوك التجارية وتحسينها من خلال التمكن من إحكام السيطرة على أبرز العوامل وتسييرها بما يكفل تجنب الخسائر وتعظيم الأرباح.
- أهمية الدراسة:** تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

- تتناول هذه الدراسة أحد المواضيع الهامة والمتمثلة في محددات الربحية في البنك التجاري باعتبار هذا المؤشر مصدرا من مصادر الاطمئنان للمستثمرين والجهات الرسمية.
- تزويد المهتمين بعمل البنوك التجارية، من باحثين ومحللين وعاملين وكذلك المستثمرين بالمعلومات والمؤشرات والنتائج التي تهتم وتخدم كل في مجال اهتمامه.

- مساعدة البنوك التجارية على رفع قدرتها لنفاذي الخسائر التي يمكن أن تلحق بها، وتحقيق الربحية اعتمادا على ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.

بيانات الدراسة:

- **جمع البيانات:** اعتمدنا في هذه الدراسة لجمع البيانات اللازمة على مصادر البيانات المتمثلة بشكل أساسي في القوائم المالية للبنك التجاري محل دراسة الحالة. وتتمثل هذه القوائم المالية في الميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك، بالإضافة إلى الاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.
- **تحليل البيانات:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج التحليلي الكمي لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لاختبار الفرضيات حيث تم التطرق لما يلي:
- تحليل التباين وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير من المتغيرات المستقلة.
- تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة للدراسة.
- معامل الارتباط ومعامل التحديد لبيرسون للتعرف على درجة التأثير بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
- أقسام الدراسة: للإجابة على الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام هي: دراسة الربحية والعوامل المرتبطة بها، ثم التعرف على معايير قياس الربحية في البنوك التجارية، وأخيرا دراسة حالة بنك تجاري جزائري وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1. الربحية والعوامل المرتبطة بها:

1.1 مفهوم الربحية :

يمكن تعريف الربحية بأنها: " عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية ». تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.¹

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: أ-قرار الاستثمار: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها للاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة .

ب- قرار التمويل : وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع، وحقوق مالكيين، وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن . ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق

¹ مفلح عقل: " مقدمة في الإدارة المالية "، معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، سنة 1998، ص 42.

الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية.

2.1 وسائل تعظيم الربحية:

توجد طرق متعددة لتحسين ربحية البنوك منها :¹

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.

- رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، إلا أن الممارسين غالباً ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل، ولا سيما أن أسعار الفائدة مثلاً لها حد أدنى وحد أعلى، ويتوقف السعر على ظروف العمل والعملية.

- الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالباً ما يركزون فقط على ترشيد الإنفاق، ولكننا نوجه الانتباه إلى أن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة، زيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام.

- الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولا سيما في مجال المصروفات العامة، وهي التي تكون مجالاً للإنفاق دون رقابة.

3.1 العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية:

توجد عدة عوامل من شأنها التأثير على الربحية وإن كان ذلك التأثير بدرجات متفاوتة، وهذه العوامل يمكن أن تكون خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة كالبيئة

¹ جميل حسين: "البنوك: مدخل إداري ومحاسبي" ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 1996، ص ص: 56-57.

السياسية، أو الاقتصادية، أوتى التشريعية... الخ، أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها كهيكل الودائع، السيولة، حجم المصرف... الخ.

2. معايير قياس الربحية في البنوك التجارية:

تتعدد معايير قياس الربحية كما أن كل معيار يمكن أن نشق منه مؤشرات جزئية، ويمكن استعراض ذلك كما يلي:

1.2 القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات (ROA):

ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات بأنها : " قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي "، ويتم احتساب القوة الإيرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول، وذلك كما يلي:¹

القوة الإيرادية = معدل دوران الأصول x هامش ربح العمليات

أي: القوة الإيرادية = صافي ربح العمليات \ إجمالي الموجودات

ومن جهة ثانية فإن العائد على الموجودات يساوي أيضا : صافي الدخل مقسوما على إجمالي الأصول، وهكذا يمكن قياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

العائد على الأصول (ROA) = صافي الدخل \ إجمالي الأصول

¹ باسل جبر حسن أبو زعيتر : "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة

ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2007، ص 76.

ويرتبط معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) من خلال مضاعف حق الملكية (EM)، حيث أن الأخير يساوي اجمالي الأصول مقسومة على اجمالي حقوق الملكية كما يلي :

$$EM \times ROA = ROE \quad \text{أي أن:}$$

إذا : العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول $\times$ الرفع المالي

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية . وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية (EM) يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة . ويؤثر الرفع المالي (EM) على أرباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على العائد على الأصول (ROA) والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية (ROE) الخاص بالبنك.¹

ويشتق من مقياس العائد على الأصول عدة مقاييس أخرى منها:

• **الدخل من إجمالي الفوائد / متوسط الموجودات** : تقيس هذه النسبة العائد من

الدخل الأساسي للمصرف، فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض والأرصدة لدى المصارف والسندات والأسهم وشهادات الإيداع المشتركة، وتتم القسمة على متوسط الموجودات بغية وجود عدالة في قيمة هذه الموجودات وهي تساوي (الموجودات في أول المدة + الموجودات في آخر المدة مقسومة على 2).

طارق عبد العال حماد: " تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد و المخاطرة "، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر، 1999، ص ص: 82-83.

- **الدخل من صافي الفوائد / متوسط الموجودات :** حيث تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة.
- **صافي الربح / متوسط الموجودات :** و تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف لمجوداته و مطلوبها ته، حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف من فوائد و عمولات مقبوضة و إيرادات الاستثمارات بشكل أساسي، و النفقات من فوائد مدفوعة و مصاريف إدارية و عمومية.¹
- **هامش الربح و منفعة الأصول:** حيث يمكن تحليل العائد على الأصول إلى مؤشرين هامين وذلك من خلال العلاقة التالية:²

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} \times \text{منفعة الأصول}$$

- **هامش الربح (PM):** و يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات كما يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي جمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب.
- هامش الربح (PM) = صافي الدخل \ إجمالي الإيرادات**
- و للحصول على مزيد من النسب فانه يتم تحليل الأنواع المختلفة من المصروفات والضرائب كما يلي:

$$\text{نسبة مصروفات الفوائد} = \text{مصروفات الفوائد} / \text{إجمالي الإيرادات}$$

¹ باسل جبر حسن أبو زعيتر: " العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين "، مرجع سابق، ص 78.

² طارق عبد العال حماد: " تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد و المخاطرة "، مرجع سابق، ص ص:

نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد
/ إجمالي الإيرادات.

نسبة مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض / إجمالي
الإيرادات.

نسبة الضريبة = ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات
ومجموع هذه النسب وهامش الربح يساوي واحد صحيح، وكلما
انخفضت أي نسبة من النسب الأربعة السابقة كلما أدى ذلك إلى
ارتفاع ربحية البنك.

- **منفعة الأصول (AU):** تمثل منفعة الأصول نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل
وحدة نقدية من الأصول:

ويتم تقسيم إجمالي الإيرادات إلى الدخل المحققة من الفوائد والدخل
الأخرى بخلاف الفوائد، ويتم نسبها إلى أصول البنك كما يلي :
منفعة الأصول = (دخل الفائدة \ إجمالي الأصول) + (الدخل الأخرى بخلاف
الفوائد \ إجمالي الأصول)

وتشير هذه العلاقة إلى إجمالي عائد الأصول الناتج عن الدخل من الفائدة
والدخل من المصادر الأخرى. كم تؤثر تركيبة الأصول على العوائد، فالاستثمار
في القروض عادة ما يدر عائدا أكبر مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية،
وهكذا يمكن للإدارة أن ترفع من دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبة الأصول
وذلك بالتحول من الأوراق المالية إلى القروض، وهكذا يتم عمل مراجعة مستمرة
لأحجام الأصول التي تحقق الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في
الأوقات المناسبة، وبهذا يمكن التعرف ما إذا كان البنك يحقق فوائد وأرباح على

الأصول أكبر أم اقل من البنوك الأخرى المناظرة، وكذلك التعرف على تأثير الحجم .

العنصر الأساسي في مزيج الربحية = الأصول المربحة \ إجمالي الأصول
وتشمل الأصول المربحة كل الأصول التي تولد دخل من الفوائد أو متحصلات إيجارية، ويتم قياس هذا النوع من الأصول من خلال طرح كل الأصول غير المربحة من إجمالي الأصول . وكلما كان العنصر الأساسي في مزيج الربحية كبيرا كلما كبر حجم المنفعة المتولدة من الأصول (AU).

2.2 العائد على حقوق الملكية (ROE):

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف " دايفيد كول " كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل . ويقصد بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE): " مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل"، حيث يقاس من خلال المعادلة التالية:¹

$$ROE = \text{صافي الدخل} \backslash \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

محمد جموعي قريشي: "تقييم أداء المؤسسات المصرفية : دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال ¹

-. 2005، ص 90 الفترة 1994-2000"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 03

كما تقيس هذه المعادلة العائد على كل وحدة نقدية من أموال الملكية، ويمثل العائد للملاك قبل التوزيعات لذلك يعتبر المعدل الأعلى أفضل بالنسبة للبنك لأنه يعني زيادة في الأرباح المحتجزة، أي زيادة في حقوق الملكية. ويقصد بمكونات المعادلة السابقة ما يلي:

- **حقوق الملكية:** هي رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية إضافة إلى الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

- **صافي الدخل:** ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي، وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه .

ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع، كما يمكن أن تشتق من النموذج السابق عدة مؤشرات هذه الأخيرة التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين من النسب: مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية، ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

ويمكن تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:

- فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بـ " نظام ديبون" (Dupont system) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على

رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول، حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

- هامش الربح (PM): الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول (AU): وتسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول.

- أما المساهمة الثانية لنموذج " ديبون " هي شرح و توضيح العلاقة بين (ROA و ROE)، حيث ينبع الفرق بين الاثنين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) من استخدام الرافعة المالية إذ عن طريق ضرب العائد على الأصول بمضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية:

$$\text{مضاعف حق الملكية} = (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}).$$

فانه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

$$ROE = AU \times PM \times EM$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فانه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود غالى الرافعة المالية فان المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فانه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة . ويمتاز هذا النموذج بمرونة أكبر، حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي. كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط

العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية، حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال¹.

3.2 معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف ونسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية:

1.3.2 معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف :

من المعروف أن حقوق الملكية ليست هي المصدر التمويلي الوحيد الذي يحقق الربحية في المصارف وخصوصاً أن المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما بأموال المودعين، وبهذا فهو لا يحتاج رأس المال بنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي وغيره، فـرأس المال يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خصوصاً أصحاب الودائع منهم، وبهذا فقد اشتمل هذا المقياس على الأموال المتاحة للتوظيف إلى جانب حقوق الملكية، وبالتالي لم يتم استبعاد مصدر تمويلي مهم ألا وهو الودائع المصرفية. وعليه تكون النسبة على النحو التالي² :

معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف = (صافي أرباح السنة المنتهية /

حقوق الملكية + مجموع الودائع) 100X

2.3.2 نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية :

يمكن إجمال نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية في:³

¹ محمد جموعي قريشي: " تقييم أداء المؤسسات المصرفية : دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994- 2000 "، مرجع سابق، ص 91.

² الهمشراوي أحمد حسين أحمد: " أثر عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية "، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2007، ص 7.

³ باسل جبر حسن أبو زعيتر: "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين "، مرجع سابق، ص 79.

- صافي الهامش من الفوائد على الموجودات المنتجة للفوائد: وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الفوائد.
- صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى على متوسط الموجودات: وتشير هذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيرادات من نشاطات غير تقليدية فهي تحسب من خلال قسمة (الإيرادات التشغيلية الأخرى - الأعباء التشغيلية الأخرى مقسومة على متوسط الأصول).
- صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية على متوسط الموجودات: وتقيس هذه النسبة أرباح المصرف من مصادر دخله العادية (الإيرادات من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات والعمولات من الخدمات المصرفية الأخرى... الخ) إلى مجموع الموجودات المنتجة للإيرادات ولا تشمل العمليات غير العادية (مثل بيع أصول المصرف أو تجهيزات). وتختلف هذه النسبة بالتالي عن نسبة عائد الموجودات بكونها لا تلاحظ فيها الأرباح أو الخسائر الاستثنائية والضرائب المدفوعة عليها. وهي تساوي (صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو الخسائر من العمليات الاستثنائية مقسومة على متوسط الموجودات).

3. دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1.3 نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 206 / 82، ويقدر رأسماله بحوالي 33.000.000.000 دينار جزائري، وقد أنيط به تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة، وكذلك الصناعات الزراعية أي المعتمدة على الزراعة والحرف التقليدية في الأرياف، وكل المهن الحرة والمؤسسات الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نشاطها.

انه إذن بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك قصد تطوير الريف وتطوير الإنتاج الغذائي (الزراعي - الحيواني) على الصعيد الوطني، وبإنشائه يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري (المسؤول الوحيد عن الائتمان الزراعي سابقا) جانبا هاما من اختصاصاته. والبنك الفلاحي يتميز بأنه في آن واحد بنك ودائع (يقبل الودائع الجارية أو لأجل، ويقترض الأموال بآجال مختلفة، وكذاك بنك تنمية يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت، وهو يعطي امتيازاً للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل أي بسعر فائدة أقل وضمانات أخف مما تفرض على غيرها. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يأتي على رأس البنوك الجزائرية ويحتل المراتب الأولى من حيث تصنيفه على مستوى القطر الجزائري.

2.3 متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرات مستقلة وأخرى تابعة والتي نوضحها كما يلي:

1.2.3 المتغيرات المستقلة : وهي التي تؤثر على المتغيرات التابعة وهذه المتغيرات تتمثل في:

■ نسبة السيولة النقدية: ويتم قياسها من خلال العلاقة:
(النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي والحسابات الجارية / إجمالي الأصول) $\times 100\%$

■ نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية : يتم قياسها كما يلي :
نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية = (الأصول الثابتة / حقوق الملكية) $\times 100\%$

■ إجمالي حقوق الملكية : ويتم قياسه كما يلي :

رأس المال + الاحتياطات القانونية والاختيارية + الأرباح المدورة + علاوات رأس المال بالإضافة إلى كل العناصر التي تعتبر ضمن حقوق المساهمين.

■ مجموع التسهيلات الائتمانية: يقاس هذا المتغير من خلال ما يلي:
القروض على المؤسسات المالية + القروض على العملاء.

■ إجمالي الأصول الثابتة والأخرى: ويتم حسابها كما يلي:
الأصول الثابتة + الأصول الأخرى.

■ إجمالي الأصول : ويتم أخذه من الجانب الأيمن للميزانية.

■ النقد في الصندوق لدى البنك المركزي: يؤخذ هذا المتغير من جانب الأصول مباشرة.

■ نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول: ويتم حسابها:
إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

■ نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية: وتحسب كما يلي:
إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية.

2.2.3 المتغيرات التابعة: وهي تعبر عن ربحية البنوك التجارية، وتقاس من خلال معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

■ معدل العائد على الأصول (ROA): وهو يساوي:

(صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول) x 100%.

■ معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): وهو يساوي:

(صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) x 100%.

3.3 نماذج الدراسة : سيتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة للفترة بين سنة 2006 وسنة 2009، وذلك من خلال معادلة نموذج الانحدار الخطي البسيط لحساب معامل الارتباط لبيرسون ويكون نموذج الدراسة كما يلي:

■ النموذج الأول: $ROA = a + B(x)$

■ النموذج الثاني: $ROE = a + B(x)$

علما أن:

ROA: المتغير التابع المتمثل في معدل العائد بعد الضريبة على إجمالي

الأصول **ROE:** المتغير التابع المتمثل في

معدل العائد بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية

a: المعلمة الثابتة.

B : ميل خط الانحدار.

4.3 البيانات المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد قمنا اعتمادا على ميزانيات البنك وجداول حسابات النتائج لعدة سنوات، بتوضيح درجة اعتماد البنك على كل مصدر من مصادر الأموال وكذا توضيح الأهمية النسبية لتوظيف أمواله المختلفة، وقمنا بمتابعة تطور ونمو تلك المصادر والاستخدامات خلال فترة الدراسة، كما تمكنا أيضا من خلال البيانات التي تم جمعها من قياس مؤشرات الربحية.

لقد تم أخذ هذه البيانات من القوائم المالية للبنك، حيث تم الحصول عليها للفترة (2006-2010)، ولكننا استثنينا السنة الأخيرة من الدراسة نظرا لاختلاف القوائم المالية لهذه السنة عن باقي السنوات، حيث تم إعداد القوائم المالية لهذه السنة بناء على المخطط المحاسبي الجديد. وبالتالي اختلاف بنودها عن بنود القوائم المالية لسنوات الفترة (200 إلى 2009).

وقصد إعطاء صورة واضحة عن تطور مصادر الأموال واستخداماتها قمنا بإعداد الجداول الملخصة التالية:

جدول رقم (1): يوضح إجمالي مصادر أموال وتوظيف البنك ونسب التغير للفترة (2006 - 2009).

الوحدة : بالمليون دج

السنة البيان	2006	2007	2008	2009
مصادر الأموال	423761,56	511743,53	699254,65	707550,13
الاستخدامات	293230,27	411179,1	420033,88	551220,7
الفرق في المصادر	—	87981,97	187511,12	8295,48
الفرق في الاستخدامات	—	117948,83	8854,78	131186,82
نسبة التغير في المصادر %	—	20,76%	36,64%	1,19%
نسبة التغير في الاستخدامات %	—	40,22%	2,15%	31,23%

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على ميزانيات وجداول حسابات البنك لفترة الدراسة.

يتضح لنا من الجدول بأن النشاط المصرفي لهذا البنك يتميز بالنمو خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009. ويتضح ذلك النمو من خلال زيادة حجم مصادر واستخدامات أموال البنك خلال تلك الفترة، وقد بلغت نسبة الزيادة ما بين سنتي 2006 و 2007 أعلى نسبة للنمو بالنسبة لاستخدامات البنك خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى 40,22%، بينما بلغت نسبة الزيادة

مابين سنتي 2007 و2008 أعلى نسبة للنمو بالنسبة لمصادر البنك خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى 36,64%.

الجدول رقم (2): يبين تطور مؤشرات الربحية (ROA) و (ROE) خلال الفترة 2009 – 2006

السنة	2006	2007	2008	2009
المؤشر				
العائد على الأصول (ROA)	% 0.60	% 0.73	% 0.94	% 1.66
العائد على حقوق الملكية (ROE)	% 3.00	% 4.00	% 6	% 9

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على ميزانيات وجداول حسابات البنك لفترة الدراسة.

من خلال الجدول يتبين لنا ما يلي : نلاحظ نمو في معدلات الربحية اعتمادا على قياس الربحية بكلا المؤشرين العائد على الأصول (ROA) أو العائد على حقوق الملكية (ROE)، فبالنسبة للعائد على الأصول تم تحقيق نمو ملحوظا منذ سنة 2006 إلى غاية 2009، حيث كان معدل النمو مابين سنتي 2006 و2007 حوالي 0.13% ويعد نمو طفيف مقارنة مع معدل النمو خلال السنتين التاليتين أي خلال سنتي 2008 و2009، إذ بلغ معدل النمو حوالي 0.72 %، فبلغت نسبة العائد على الأصول في سنة 2008 حوالي 0.94 %، لترتفع سنة 2009 إلى 1.66 %. أما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية، فقد تطور هو الآخر خلال فترة الدراسة ليرتفع من 3% في سنة 2006 إلى 9 % سنة 2009. فقدرت نسبة هذا النمو خلال 2006 – 2007 ب 1 %، بينما قدرت ب

2% في سنة 2008 و 3% سنة 2009، لتحقيق أعلى عائد لحقوق الملكية منذ سنة 2006.

5.3 تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات:

سنقوم بإجراء تحليل البيانات السابقة انطلاقاً من التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة قصد إعطاء صورة واضحة عن الخصائص الإحصائية لها، ثم إجراء تحليل الارتباط لبيرسون للمتغيرات قصد التعرف على مدى وجود علاقة بين كل متغير مستقل، وكذا توضيح معنوية وقوة تلك العلاقة في حال وجودها. وفي الأخير سيتم إجراء اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة وذلك بالاعتماد على تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات.

جدول رقم (3) : المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الحد الأدنى	الحد الأعلى
العائد بعد الضريبة على الأصول	ROA	0.9825	0.8364	0.4729	0.4813	0.60	1.66
العائد على إجمالي حقوق الملكية	ROE	5.5000	5.000	2.6458	0.4810	3.00	9.00
نسبة السيولة النقدية	TL	5.7750	5.8150	0.7078	0.1225	4.89	6.58
نسبة الأصول الثابتة/ حقوق الملكية	FAEQ	10.1800	11.065	3.7090	0.3643	5.25	13.34
إجمالي حقوق الملكية	TEQ	170950.897	161874.73	38639.8318	0.2260	134634.68	225419.45
التسهيلات الائتمانية	CRD	701613.65	717960.165	220537.31	0.3143	439798.77	930735.5
الأصول الثابتة والأخرى	AFR	17955.5625	21430.09	6992.5044	0.3894	7466.94	21495.13

1258770.83	716991.83	0.2349	236040.869	1021105.58	1004493.45	TAC	إجمالي الأصول
68076.45	47223.25	0.1531	8889.6700	58474.93	58062.39	C B	نقد في الصندوق ولدى البنك المركزي
23.05	10.83	0.29	5.2361	18.5100	17.7250	DETA	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول
7.08	5.32	0.13	0.8040	5.5750	5.8875	L F	إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أن أدنى معاملات الاختلاف خلال فترة الدراسة يقدر بـ 0.12، وهو معامل الاختلاف الخاص بنسبة السيولة النقدية، مما يعني أن هذا المتغير يعتبر أقل تشتتاً، وبالتالي فقيمته تعتبر أقل تباعداً من باقي المتغيرات، وقد بلغ متوسطه الحسابي 0.98، أما انحرافه المعياري فبلغ 0.47. يليه متغير إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية بمعامل اختلاف 0.13، أما انحرافه المعياري فبلغ 0.804، وبلغ متوسطه الحسابي 5.887. ويلي من حيث ضعف التشتت النقد في الصندوق لدى البنك المركزي بمعامل اختلاف 0.153، ومتوسط حسابي 58062.39، وانحراف معياري 8889.67.

ويفسر ضعف التشتت بالنسبة لهذه المتغيرات بعدة أسباب أهمها:

- نسب السيولة النقدية لدى البنك والتي يحتفظ بها لمواجهة كافة التزاماته خاصة تلك المتعلقة بتلبية طلبات المودعين للسحب الطارئ خلال تلك الفترة كانت متقاربة، إذ أن زيادة حجم إجمالي الأصول لم يقابلها زيادة في حجم النقدية بنفس المعدل، مما أعطى نسب متقاربة للسيولة النقدية.

- رغم نمو العمليات المصرفية لهذا البنك خلال فترة الدراسة وذلك من خلال توظيف مصادر أمواله في مختلف أوجه الاستخدامات، إلا أن البنك كان

حريصا على الاحتفاظ بقدر كاف من أمواله على شكل نقد، سواء الاحتفاظ بها في صندوقه أو لدى البنك المركزي كاحتياطات قانونية وذلك بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة.

– إن الجزء الغالب في هيكل المديونية لدى البنك يتشكل أساسا من مصدر واحد يتمثل في ودائع العملاء وذلك طيلة فترة الدراسة. من جهة ثانية يمكن أن نلاحظ فيما يتعلق بالمتغيرات التي تمتاز بالتشتت الكبير ما يلي:

إن المتغير الذي له درجة أعلى من التشتت هو العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول (ROA)، إذ له معامل اختلاف 0.4813 ومتوسط حسابي 60.98، أما انحرافه المعياري فبلغ 0.47، ثم يأتي العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE) بمعامل اختلاف 0.4810 وهو قريب جدا من معامل الاختلاف السابق، في حين بلغ متوسطه الحسابي 5.50 وانحرافه المعياري 2.64، ثم يليه من حيث زيادة درجة التشتت متغير الأصول الثابتة والأخرى وذلك بمعامل اختلاف 0.389 ومتوسط حسابي 17955.56، وانحراف معياري 6952.

ويعود التشتت الكبير في هذه المتغيرات إلى:

– التباين الكبير في حجم إجمالي حقوق الملكية بالنسبة لسنوات الدراسة، إذ لم يكن تطورها بالشكل المتوازن خلال مدة الدراسة.

– اختلاف أحجام الاحتياطات والأرباح المدورة للبنك كان له أثر كبير على اختلاف حجم إجمالي حقوق الملكية من سنة لأخرى وهذا ما كان له الأثر في تشتت العائد على حقوق الملكية.

– العائد المحقق لكل دينار من أموال الملكية، والذي يحصل عليه الملاك نتيجة استثمار أموالهم في هذا البنك عرف نموا غير متوازن خلال فترة الدراسة، وهذا التفاوت كان له الأثر الكبير على تشتت بيانات البنك، كما يمكن إرجاع هذا

التشتت أيضا إلى اختلاف مقدار العائد في كل سنة بالنسبة لكل دينار يتم استثماره من متوسط الأصول المملوكة خلال مدة الدراسة.

الجدول رقم (7) : نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين الربحية كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة .

التسلسل	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة					
		معدل العائد على الأصول (ROA)			معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)		
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig	معامل الارتباط	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig	معامل الارتباط
1	TL	0.954 –	*0.046	معنوي	– 0.983	*0.017	معنوي
2	FAEQ	0.114	0.886	–	0.253	0.747	–
3	TEQ	0.961	*0.039	معنوي	0.923	0.077	–
4	CRD	0.875	0.125	–	0.040	*0.050	معنوي
5	AFR	0.545	0.457	–	0.634	0.0366	–
6	TAC	0.20	* 0.011	معنوي	0.955	*0.015	معنوي
7	CB	0.536	0.404	–	0.685	0.315	–
8	DETA	0.570	0.430	–	0.709	0.291	–
9	LF	0.034	0.966	–	0.222	0.778	–

*معامل الارتباط معنوي إحصائيا عند $\alpha = 0.05$

المصدر: مخرجات برنامج spss

بناء على نتائج الجدول السابق الموضح لنتائج مصفوفة الارتباط لبيرسون نستنتج ما يلي:

بالنسبة للمتغير التابع المتمثل في معدل العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول (ROA) وعلاقته مع باقي المتغيرات المستقلة، فإن النتائج تشير إلى:

- وجود علاقة ارتباطيه عكسية ذات معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول (ROA) والمتغير المستقل المتمثل في نسبة السيولة النقدية (TL)، إذ أن ارتفاع نسبة السيولة النقدية تؤدي إلى انخفاض ذلك العائد، مما يعني انخفاض الربحية. فإذا ازدادت السيولة النقدية عن حدها الأمثل لدى البنك فإن ذلك يدل على سوء استغلال لأمواله وتجميدا لها مما قد يفوت عليه فرص استثمارها في مختلف أوجه التوظيف، وهذا من شأنه أن يحول دون حصوله على عوائد وإيرادات مرتفعة تزيد من ربحيته.
- توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول (ROA)، وإجمالي حقوق الملكية (TEQ) كمتغير مستقل، أي أن زيادة حقوق الملكية (TEQ) سيؤدي إلى زيادة الربحية مقاسه بمعدل العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية، مما يعني أن كل دينار يتم استثماره أموال المساهمين سيكون له اثر كبير على ربحية البنك في حالة ما قامت إدارة البنك بدراسة جيدة لمجال استثمار هذه الأموال ووجهتها نحو الأصول التي تدر عوائد مضمونة للبنك. في حين بينت مصفوفة بيرسون عدم وجود علاقة ارتباط معنوية إحصائية بين العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE) والمتغيرات المستقلة التالية: نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي حقوق الملكية (ROE)، والأصول الثابتة والأخرى (AFR)، وإجمالي التسهيلات الائتمانية (CRD)، والنقد في الصندوق لدى البنك المركزي (CB)، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (DETA)، وكذا نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية (LF).
- توجد علاقة ارتباط طردية ومعنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول (ROA)، وإجمالي الأصول (TAC)

كمتغير مستقل، أي أن زيادة إجمالي الأصول (TAC) سيؤدي إلى زيادة الربحية مقاسه بمعدل العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول.

أما بالنسبة للمتغير التابع الثاني المتمثل في العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE)، فكانت النتائج تشير إلى:

• هناك علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين العائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE) ونسبة السيولة النقدية (TL)، فزيادة حجم السيولة يؤدي إلى انخفاض ربحية البنك المقاسة بالعائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE)، حيث تؤثر بشكل أو بآخر على نسبة الأموال الموظفة من أموال الملكية وبالتالي تقلل من فرص استثمار أموال البنك، وتحقيق عوائد تزيد من الربحية.

• وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين العائد بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية (ROE) وإجمالي التسهيلات الائتمانية (CRD) مما يدل على أن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية يؤدي إلى زيادة الربحية، هذه الأخيرة التي تتزايد نتيجة الفوائد المدفوعة من طرف الجهات الموجه إليها الائتمان.

• وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين العائد بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية (ROE) وإجمالي الأصول (TAC)، فزيادة حجم أصول البنك التي تدر عوائد مربحة من شأنه أن يزيد من ربحية البنك.

• لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائية بين العائد على حقوق الملكية (ROE)، ونسب التالية: الأصول الثابتة إلى إجمالي حقوق الملكية (FAEQ)، إجمالي حقوق الملكية (TEQ)، والأصول الثابتة والأخرى (AFR)، وإجمالي التسهيلات الائتمانية (CRD)، وإجمالي الأصول (TAC)، والنقد في الصندوق ولدى البنك

المركزي (CB)، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (DETA)، وكذا نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي حقوق الملكية (LF).
الخاتمة:

إن تحقيق ربحية البنوك التجارية اليوم يتطلب وضع سياسة دقيقة ومدرسة بشكل جيد من طرف إدارة البنك، وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية، والتي تعتبر حائلا دون تحقيق الربحية أو إمكانيات متاحة لتعظيمها، وبهدف التوصل إلى تعظيم الربحية فإن البنوك اليوم تعرف درجة كبيرة من المنافسة لتطوير عملياتها المصرفية التقليدية واستحداث طرق وآليات جديدة لتفعيل ادائها البنكي. وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه الوقوف على تلك المحددات، التي تتحكم في ربحية البنوك التجارية عامة والبنك محل الدراسة بصفة خاصة، وذلك قصد إيجاد الآليات والتي تسمح بالسيطرة والتحكم في تلك العوامل واستغلالها بغرض تجنب الجانب السلبي منها أو التقليل منه والزيادة من الجانب الايجابي لها بغرض تعظيم الربحية. وضمن هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج الاقتراحات التالية:

النتائج:

- تطورت ربحية البنك خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2009، وهذا ما يتضح لنا من خلال مؤشرات قاس الربحية المعتمدة في الدراسة، والمتمثلة في العائد بعد الضريبة على إجمالي الأصول (ROA) والعائد بعد الضريبة على حقوق الملكية (ROE)، ومن الملاحظ على هذه المؤشرات أن النمو كان فيها بصفة متزايدة وبشكل مستمر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن

إدارة وتسيير العمليات البنكية لهذه الفترة كانت إدارة موفقة إلى حد كبير وتتمتع بدرجة مقبولة من الكفاءة.

- يعتمد البنك بصفة أساسية في مصادر أمواله - كغيره من البنوك التجارية الأخرى - على ودائع العملاء طيلة فترة الدراسة، فرغم أن نسبة ودائع العملاء تناقصت بشكل تدريجي خلال سنوات 2007 و 2008 و 2009، إلا أنها تبقى تمثل أعلى نسبة بالنسبة لإجمالي مصادر الأموال لتلك الفترة، في حين تمثل الديون اتجاه المؤسسات المالية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية.

- تشكل ودائع التوفير الجزء الأكبر من هيكل ودائع العملاء مقارنة بباقي أنواع الودائع الأخرى، وهذا بسبب أن تلك الودائع تسمح للبنك باستغلالها في أوجه الاستثمار التي تكون لها عوائد مرتفعة، خاصة أوجه الاستثمار طويلة الأجل.

- يعتمد البنك بدرجة أساسية في ما يخص التوظيف المختلف لمصادر أمواله على أساليب الاستثمار المصرفي التقليدية، المتمثلة في توجيه أمواله إلى القروض الممنوح للعملاء بالدرجة الأولى وللمؤسسات المالية بالدرجة الثانية.

- يحاول البنك إتباع في استخدامات أمواله سياسة مصرفية حذرة في ما يخص الاستثمارات المرتبطة بدرجة معينة من المخاطرة، ويتجسد ذلك خاصة من خلال عدم إعطاء الاهتمام بالاستثمار في أنشطة المحفظة، وكذا من خلال نسب الاستخدام الضعيفة في السندات والأوراق المالية، وقد يعود ذلك إلى عدم توفر سوق مالي جزائري يشجع على الاستثمار في الأوراق المالية.

الاقتراحات:

- ينبغي على البنك أن يعمل على إدخال أساليب حديثة ومتطورة لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة والتي تجعله قادرا على منافسة البنوك التجارية الأخرى من جهة، وباقي المؤسسات المالية الأخرى من جهة ثانية، وبالتالي

استقطاب عدد أكبر من العملاء وكسب متعاملين جدد، وبالتالي الرفع من حجم العمليات المصرفية مع مختلف المودعين والمقترضين بما يحقق للبنك عوائد مالية مرتفعة.

- ينبغي على إدارة البنك أن تقوم بإجراء دراسات دقيقة للمستوى الأمثل لحجم السيولة لدى البنك، نظرا للعلاقة الوطيدة بين الربحية والسيولة وهنا على البنك الموازنة بينهما بشكل يمكنه من استخدام أمواله لأوجه الاستخدامات المربحة دون إهمال درجة كافية يطلب توفرها من السيولة.

- يجب على البنك أن لا يقتصر تركيزه على العمليات المصرفية التقليدية، بل يفترض به الاهتمام أيضا بإدخال وظائف وخدمات مصرفية حديثة من شأنها أن تزيد من إيراداته ومداخله.

- على البنك إتباع آلية محكمة لجذب عدد أكبر من الودائع، خاصة وأن هذه الأخيرة عرفت انخفاض معتبر في آخر فترة الدراسة مقارنة بأول الفترة، كما جدر به التركيز على جذب ودائع التوفير لأجل، والتي تتميز بانخفاض تكلفتها وإيراداتها العالية.

- من الضروري على البنك العمل على زيادة حجم تسهلاته الائتمانية وتنويعها، وذلك لاستقطاب مختلف شرائح وفئات المجتمع، كما يسمح له ذلك بالمحافظة على عنصر السيولة والأمان من جهة وزيادة ربحيته من جهة أخرى.

- على البنك أن يحرص على توفر لجنة مختصة وذات كفاءة عالية، للنظر في طلبات الاقتراض ودراستها بشكل دقيق للتأكد من سلامة المركز المالي للمقترضين، ومدى توفر ضمانات كافية كفيلة بتحصيل قيمة القرض في حالة العجز عن السداد، وبالتالي تجنبه خطر القروض المتعثرة والتي تلحق خسائر بالبنك ومن شأنها التأثير على ربحيته.

- من المفيد للبنك في ما يخص تقديمه للقروض التمويلية الموجهة للاستثمارات الضخمة أن يتبع سياسة التمويل المشتركة مع بنوك أخرى، إذ يتم تقديم تلك القروض بتوزيع قيمة القرض بين أكثر من بنك تجاري، وبالتالي يضمن البنك اقتسام المخاطر في حالة حدوثها، كما يحقق له تقديم القرض إيرادات مرتفعة نظرا لارتفاع قيمة القرض.
- يستوجب على إدارة البنك دراسة مكونات المركز المالي المختلفة قصد إيجاد طريقة تسمح بزيادة درجة الاستفادة منها وبشكل يزيد من أثرها على الربحية.
- على البنك أن يولي المحددات الخارجية المختلفة المؤثرة على ربحيته قدر كبير من الاهتمام، فهي تعتبر محددات يصعب التحكم بها مقارنة بالمحددات الداخلية.
- ينبغي للبنك أن يحاول الاستفادة من الودائع المقدمة إليه من عملائه كأشخاص وكمؤسسات وذلك بتوظيف تلك الأموال التي يتحصل عليها من الودائع بمعدلات فائدة أكبر من معدلات الفائدة المدفوعة للعملاء.
- ينبغي للبنك العمل على المساهمة في تنمية بعض المناطق التي له فروعاً فيها، من خلال التساهل في منح بعض القروض أملاً في تطوير تلك المناطق وزيادة إيداعاتها وقروضها لديه، ولكن يجب أن يحقق البنك توازناً في ذلك بحيث لا يتعارض مع الربحية.

المراجع:

1. الهمشراوي أحمد حسين أحمد: "أثر عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2007.
2. باسل جبر حسن أبو زعيتر: "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2007.
3. جميل حسين: "البنوك: مدخل إداري ومحاسبي" ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1996.

4. حمود مزنان فهد: "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
5. حنفي عبد الغفار: "إدارة المصارف"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2002.
6. ربيع محمد الروبي: اقتصاديات النقود والمصارف"، دار الحقوق، الإسكندرية-مصر، 1996، ص 311.
7. رضوان حنان: "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير"، ط 1، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2003.
8. طارق عبد العال حماد: "تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 1999.
9. قريشي محمد جموعي: "تقييم أداء المؤسسات المصرفية : دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال الفترة 1994-2000"، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 03 - 2005.
10. مصطفى رشدي الشبيحة: "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية، مصر، 1998.
11. مفلح عقل: "مقدمة في الإدارة المالية"، معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، سنة 1998.

12. Divinaga Rasiah : « Théorétiquial Framework of profitability of commercial banks as applied in Malaysia », www.eurojournal.com , 16/4/2012.

13. Valentina Flamin, Calvin MC Donald: « The determinants of commercial bank profitability in sub-Saharan Africa », www.inf.org, 20/04/2012.